تطور الخارطة الإدارية لمحافظة كربلاء (١٩٦٨- ١٩٧٩)

قراءة تحليلية

الأستاذ الدكتور

عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء

ooday.h@uokerbala.edu.ig

المدرس المساعد

زهراء رمزي صاحب العكيلي

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء

zahraalogaili3@gmail.com

الملخص

تنماز مدينة كربلاء بموقعٍ متميزٍ بالنسبة لمنطقة الفرات الأوسط، فهي تقع في وسط العراق، والتي تسمى أحيانًا بمشهد الحسين عليه السلام، ويحدها من الشمالاً محافظة الأنبار، وجنوبًا محافظة النجف وشرقًا محافظة بابل وغربًا بادية الشام وجزء من اراضي الحجاز، أي أنها تقع وسط السهل الرسوبي على حافة الفرات اليمنى «نهر العلقمي» وتمتد غربًا إلى الهضبة الغربية، وتسقى من نهر الحسينية الذي يأخذ مياهه من أيمن نهر الفرات.

شهدت بنية الخارطة الإدارية محافظة كربلاء تغييرات كبيرة خلال العهد الجمهوري الثاني (١٩٦٨-١٩٧٩)، اذ تقلصت مساحة كربلاء بشكل كبير أواخر العهد الجمهوري مقارنة مع ما كانت عليه في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، إذ تقلصت بنية الخارطة الإدارية للمحافظة بشكل ملحوظ بعد تشريع قانون المحافظات لسنة (١٩٥٩) وانفصال النجف عنها، ومن ثم أصبحت الخارطة الإدارية في محافظة كربلاء تضم مركز المدينة القديمة، وقضاء الهندية، وقضاء كربلاء، وقضاء عين التمر.

الكلمات المفتاحية: كربلاء، الخارطة الإدارية، مراقد.

The Development of the Administrative Map of the City of Karbala (1979 – 1968) - An Analytic Study

Prof. Dr.

Uday Hatem Abdel-Zahra Al-Mafraji

College of Education for Human Sciences - Karbala University

Researcher

Zahra Ramzi Sahib Al-Ugaili

College of Education for Human Sciences - Karbala University

Abstract

The city of Karbala has a privileged location in the Middle Euphrates region. It is located in the central part of Iraq105 km southwest of Baghdad, and is sometimes called the city of Imam Al-Hussein ‘peace be upon him’. It is bordered to the north by Anbar Governorate, to the south by Najaf Governorate, to the east by Hilla Governorate and to the west by the Baadiah (desert) of Al-Sham and part of the Hijaz lands. It is thus located in the middle of the sedimentary plain land on the Euphrates River's right bank named as "Al-Alqami River". It extends westward to the western hill, and is watered by the Al-Hussainiya River which descends from the right bank of the Euphrates River.

The administrative map design of the city of Karbala witnessed major changes after the legislation of the Provincial Law of (1977) when it was separated from Najaf governorate during the second republican era (1968-1979). Thus, the area of Karbala had shrunk significantly at the end of that era as compared to what it was in the 1920s and 1930s. Consequently, the administrative map in Karbala governorate included the old city center, Hindiya district, Karbala district, and Ain al-Tamr district.

Key words: Karbala, administrative map, shrines

المقدَّمة

شهدت بنية الخارطة الإداريـة لمحافظة كربلاء تغييرات كبيرة خلال العهد الجمهوري (١٩٦٨-١٩٧٩)، اذ أن مساحة محافظة كربلاء قد تقلصت بشكل كبير أواخـر العهد الجمهوري مقارنة مع ما كانت عليه في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، إذا ما علمنا أن حدود كربلاء الإداريـة امتدت لتشمل مدينتي النجف والكوفة اللتان شكلتا إمتداداً لمحافظة كربلاء في العهد الجمهوري الثاني (١٩٦٤-١٩٦٨) حتى انفصلتا عن المحافظة كربلاء بعد تشريع قانون المحافظات لسنة ١٩٧٧، إذ تقلصت بنية الخارطة الإدارية للمحافظة بشكل ملحوظ، ومن ثم أصبحت الخارطة الإداريـة في محافظة كربلاء تضم مركز المدينة القديمة وقضاء الهندية، وقضاء كربلاء، وقضاء عين التمر، فكانت محور أهتمام الباحثين، الذين وجدوا في قلة الإشارات الأكاديمية لها سببًا في أختيارها لموضوع البحث.

وكما يرى الباحثان أهمية المرحلة التاريخية التي شهدتها بنية الخارطة الإدارية لمحافظة كربلاء تقلصا بشكل كبير، عندما استلم حزب البعث المقبور السلطة في (تموز/ ١٩٦٨)، وما رافق هذه المرحلة من تداعيات اقتصادية وسياسية وإدارية على المدينة المقدسة.

وبناءً على ما تقدم دعت الضرورة إلى أن يقسم البحث على مبحثين، وخاتمة بيَّن فيها الباحثان أبـرز الاستنتاجات التي توصل إليها، فضلاً عن هذه المقدَّمة، إذ تناول المبحث الأوَّل الذي توسم بـ(تطور الوضع الإداري في مدينة كربلاء حتى عام ١٩٧٩) فقد ركز على بنية الخارطة الإداريـة لـ(كربلاء) منذُ صـدور قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤وما شهدته كربلاء من تطورات إدارية حتى صدور قانون المحافظات لعام ١٩٧٧وأثـره على بنية الخارطة الإداريـة لمحافظة كربلاء، وأمّا المبحث الثاني لـــدراسة الخارطة الإدارية في محافظة كربلاء (١٩٦٨-١٩٧٩)، والتي تضم مركز المدينة القديمة، وقضاء الهندية، وقضاء كربلاء، وقضاء عين التمر.

وإعـتـمـدت هـذه الـدراسـة عـلى مـصـادر عـدّة ومتنوعة، تـأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة والمحفوظة في مكتبة «دار الكتب والوثائق الوطنية»، فقد كشفت هذه الوثائق عن جوانب خفية من تطورات بنية الخارطة الإدارية لـ(كربلاء) التي ساعدت الباحثين كثيرًا على معرفة تغييرات كبيرة شهدت بنية الخارطة الإدارية لمحافظة كربلاء.

وأغنت المصادر العربية والمعربة مباحث الدراسة بمعلومات قيمة، نذكر منها على سبيل المثال، (دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠) للمؤلف «محمود فهمي درويش وآخـرون»، وكتاب «خطط الكوفة وشرح خريطتها» للمؤلف الانكليزي «لويس ماسينون»، وكتاب «العراق قديما وحديثا» للمؤلف «عبد الـرزاق الحسني»، وكتاب «كربلاء في أدب

الرحلات»، للمؤلف عبد الصاحب ناصر آل نصر الله، وكما لم يكن بالإمكان تجاوز الصحافة العراقية لما فيها من معلومات قيمة عن بنية الخارطة الإدارية لكربلاء، ونخص بالذكر منها صحيفة «الوقائع العراقية».

ورفدت الرسائل والأطاريح الجامعية هذه الدراسة بمعلومات مهمة، ولاسيما رسالة الماجستير الموسومة بـ «دراسة في جغرافية سكان كربلاء» للباحث «عبد علي حسن الخفاف»، وكذلك رسالة الماجستير «تشخيص التباين المكاني لعناصر التنمية الإقليمية بإستخدام نظام المعلومات الجغرافي كربلاء إنموذجا» للباحث «حسام صاحب آل طعمة».

المبحث الأول:

تطور الوضع الإداري في مدينة كربلاء حتى عام ١٩٧٩

خضع العراق للإحتلال العثماني عام ١٥٣٤م، وكان النظام الإداري قائما آنذاك على أساس الآيالات، إلى أن تم تعديل ذلك القانون عام ١٨٦٤م إذ تم إعتماد العمل بنظام الولايات، لكن هذا النظام لم يشرع في تطبيقه في ولاية بغداد، إلّا سنة ١٨٦٩م، ومن جملة ما ترتب على تبني هذا النظام قدر تعلق الأمر بموضوع البحث رفع مرتبة كربلاء الإدارية من قضاء تابع لمتصرفية الحلة إلى (سنجق) تابعة إلى ولاية بغداد[١] وأصبحت كربلاء أحد السناجق العشرة التي تبعت إداريًا لولاية بغداد، وفي عام ١٨٨٠ ضمت أربعة أقضية، كان الأول «قضاء مركز السنجق»، وتتبعه نواحي المسيب والرحالية وشفاثة، و«قضاء النجف» جنوب مركز اللواء وتتبعه ناحية الكوفة، و«قضاء الهندية» الذي أستحدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٢]، يقع إلى الشرق من مركز اللواء وتتبعه ناحية الكفل، وأخيرًا «قضاء الرزازة» إلى الشمال الغربي من مركز اللواء، وطرأت على هذا الترتيب في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بعض التغييرات انتابت النواحي المرتبطة بالأقضية، ومع بقاء نواحي «المسيب والرحالية وشفاثة» مرتبطة بقضاء مركز اللواء، مع إستمرار إرتباط «ناحية الكفل» بقضاء الهندية، وناحية الكوفة بقضاء النجف، فقد تم إستحداث ناحية جديدة باسم «الرحبة» إرتبطت بالقضاء الأخير، وظل قضاء الرزازة على وضعه الإداري دون أن ترتبط به أية ناحية[٣].

أما في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩١٨) فقد قسم العراق على مناطق ووعلى وفق التقسيمات الإدارية أصبحت مدينة كربلاء في عداد المناطق التي تشكل منها العراق والتي بلغ عددها (١٣) منطقة، وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة أقر مجلس الوزراء مشروعًا لتقسيم العراق إداريًا، فقد أصبحت كربلاء أحد الألوية التي تشكل منها العراق، وضم أربعة أقضية وسبع نواحي، وفي سنة ١٩٢٣ تم إحداث ناحية الحسينية التي ارتبطت بقضاء مركز اللواء[٤].

وفي السياق ذاته، شهدت بنية الخارطة الإدارية لكربلاء تغييرات كبيرة خلال العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٧٩)، فقد ضمت كربلاء في بداية العهد الجمهوري قضائين، كان الأول المركز وتتبعه ناحية الحسينية، وناحية شفاثة، أما الثاني قضاء النجف، وتتبعه ناحية الكوفة، وفي الخامس من تشرين الأول ١٩٦٠ صدر مرسوم جمهوري يقضي بأحداث ناحية في كربلاء باسم ناحية الرحبة يكون مركزها في الرحبة ترتبط بقضاء النجف، أما في عام ١٩٦٢ رفعت المرتبة الإداريـة لناحية الكوفة إلى قضاء، وإرتبط بمركز كربلاء، وأصبح مركزه في قصبة الكوفة وإرتبطت به ناحيتا الكوفة والعباسية، وقد عدت حدود هاتين الناحيتين حدوداً للقضاء[٥].

في الوقت نفسه تعرضت بنية الخارطة الإدارية للمحافظة كربلاء إلى جملة تغيرات إدارية، لقد كانت بنية الخارطة كربلاء حتى تعداد عام ١٩٦٥ تضم قضاء النجف وما يتبعه، أما قضاء كربلاء فكان يضم ناحية شثاثة[٦] وفي عام ١٩٧٨ أصدرت السلطات الحكومية قـراراً بموجبه فك ارتباط الرحالية من محافظة كربلاء، وذلـك إستنادًا على أحكام المادة الخامسة من قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩، فقد فك إرتباط ناحية الرحالية بحدودها الحالية مـن محافظة كـربـلاء وإلحـاقـهـا بمحافظة الأنبار[٧]، أما في عام ١٩٧٩ أصـدرت السلطات قـراراً بموجبه فك ارتباط ناحية النخيب التابعة لقضاء عين التمر بمحافظة كربلاء وإلحاقها بقضاء الرطبة بمحافظة الأنبار[٨]، وبذلك أصبحت مدينة كربلاء تشمل مركز قضاء كربلاء، والـذي تبلغ مساحته (٢٣٩٧) كم٢ وتبلغ مساحة اليابس منه (٢١٣٨) كم٢، أما مساحة المسطح المائي (٢٥٩) كم٢، ويتبعه ناحية الحسينية مساحتها (٣٣٤) كم٢، ويتبعه ناحية الجدول الغربي مساحته (١٦٨) كم٢، فضلا عن ناحية الخـيرات الـذي تبلغ مساحتها (١١٢) كـم٢، ومركز قضاء عين التمر ومساحته (١٩٥٦) كم٢ التي تبلغ مساحة اليابس فيه (١٣٧١) كم٢، أمّا مساحة المسطح المائي فتبلغ (٥٨٥) كم٢، أي أن مساحة محافظة كربلاء الكلية تبلغ (٥٧٨٨٠) كم٢[٩].

أما مناخ محافظة كربلاء، فيقع ضمن خصائص المناخ الصحراوي الجاف الذي يضم وسط العراق وجنوبه، أي مناخها رطب شديد الحرارة في الصيف وقـارص الـبرودة في الشتاء، حيث يكون المدى الحراري اليومي الكبير وصفاء الجو وإنخفاض نسبة الرطوبة والتباين الكبير في كميات الأمطار الساقطة من سنة إلى أخرى، وسيادة الرياح الشمالية الغربية من مجموع الرياح الهابة، وهبوب الرياح الشرقية والشمالية الشرقية بجو بارد، بينما تهب الرياح الجنوبية برياح رطبة، كما أن المدينة تتعرض للعواصف الترابية خلال السنة[١٠].

يمكن القول إن مركز مدينة كربلاء يهيمن على باقِ الوحدات الإدارية للمحافظة بالنسبة لحجومها،

ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى أنَّ المناطق الأخرى في مدينة كربلاء واقعة ضمن وحدات إدارية لكون نشاطها الأساس يتمثل بالزراعة، بينما مركز المدينة ينماز بوجود انشطة اقتصادية مختلفة، فضلا عن وجود السياحية الدينية المتمثلة بالعتبات المقدسة التي جعلت منها مكانًا له صفات خاصة عن الوحدات الإدارية الأخرى(١١).

نستنتج مما تقدم، أن كّربلاء إحدى أكثر المحافظات العراقية التي طرأت على حدودها الإدارية تغييرات كثيرة أدت إلى تقليص مساحة محافظة بشكل كبير، ولا يمكن الجـزم بـأن تلك التغييرات خاضعة لمعايير مهنية بحتة، فضلاً عن افتقار جانب منها إلى الدراسة الدقيقة والجدية، وإلّا كيف نفسر تغيير التابعية الإدارية لعدد من الأقضية والنواحي المرتبطة لمحافظة كربلاء وإلحاقها بالمحافظات الأخرى لأكثر من مرة، إلى جانب إحداث وإلغاء نواحي وأقضية دون أن نهتدي إلى المغزى الحقيقي لهذه الترتيبات الإداريـة، فهل وراء ذلك أهداف سياسية أسهمت بشكل كبير في صياغة القرار الإداري أم أنّها مجرد اجتهادات متسرعة لا أكثر؟

المبحث الثاني:

الخارطة الإدارية في محافظة كربلاء

اوَّلاً: مركز المدينة القديمة

يتمثل مركز مدينة كربلاء القديم بمرقدي الإمامين الحسين والعباس(عليهما السلام)، بالإضافة إلى المراقد الأخرى، وتبلغ مساحة المدينة القديمة حوالي ١١٢ كم^{٢} وهو ما يعادل (١١,٢) هكتاراً تمثل مزيجاً من الأبنية العمرانية القديمة، وينقسم مركز المدينة القديم على ثلاثة أقسام الأول هو وسط المدينة والمركز والمتكون من محلات عدَّة، منها «محلة المخيم»، و«محلة باب الطاق»، و«محلة باب السلالمة»، و«محلة باب الخان»، و«محلة باب النجف»، أما القسم الثاني: فهية «محلة العباسية الشرقية والغربية»، والتي تم استحداثها بوساطة الـوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)(١٢) ويتم تعين مختار يتولى إدارة كل محلة من هذه المحلات وكانت مهمة المختار تسير معاملات الناس في التجنيد والنفوس والبلدية والمحاكم وغيرها من دوائر الدولة وهو أعرف الناس بشؤون سكان المحلة والمدينة وقد تعاقب على تمثيل كل محلة عدة مختارين خلال المدة (١٩٦٨- ١٩٧٩)(١٣)، كما يوجد العشرات من الأزقـة في المدينة القديمة في هذه المحلات التي كانت تسمى باللغة الدارجة بـ «العگد» وكان من أبرز هذه الأزقـة، هي «عگد السادة»، و«عگد الجراخ»، و«عگد الداماد»، و«عگد سيد يوسف»، و«عگد الـوزون»(١٤)، أما القسم

الثالث من أقسام مركز المدينة هو الأحياء السكنية التي ابتدأت من سنة ١٩٥٠ وأزدادت فيما بعد[١٥].

في الوقت نفسه، كان موقع مركز الجهاز الإداري المتمثل بديوان المحافظة «السراي» في مركز المدينة القديم، أيْ في خان «خلفة حسن» بشارع الجمرك الذي يعرف بـ«خان الشرطة» إلّا أنه انتقل إلى خان الخيالة في شارع العباس، وبعدها شيدت البناية الجديدة لمجلس المحافظة التي هي اليوم قرب مركز شرطة حي الحسين، وذلك في عهد المحافظ شبيب المالكي المحافظ الأسبق[١٦].

شهدت محافظة كربلاء تبدلات إدارية كثيرة بين محافظيها، وهي نتيجة طبيعية لنظام إداري غير مستقر، فضلاً عن كفاءة، ونزاهة المحافظ، وعلاقته بالمركز، وبمواطني المحافظة، وكما في مبين في الجدول الآتي[١٧]:

ت	اسم المحافظ	تاريخ المباشرة	تاريخ الانفكاك
١	عبد الصاحب القرغولي	١٠ تشرين الأول ١٩٦٨	٢٨ ايلول ١٩٦٩
٢	علي هادي وتوت	٢٨ أيلول١٩٦٩	١٠كانون الأول ١٩٦٩
٣	شبيب المالكي	١٠كانون الأول ١٩٦٩	١٥ أب ١٩٧٢
٤	عبد الرزاق الحبوبي	١٦ أب ١٩٧٢	نيسان ١٩٧٥
٥	محمد حسين محسن الشامي	١٢ نيسان ١٩٧٥	٥ شباط ١٩٧٦
٦	عزيز صالح النومان	٧ شباط ١٩٧٦	٢٠ تموز ١٩٧٩

أما الجهاز الإداري في الأقضية، ومنها قضاء عين التمر، فكان يتألف من قائمّقام يُعين ويُعزل ويُحال على التقاعد بقرار من وزارة الداخلية، وموافقة مجلس الوزراء، وهو مسؤول أمام المحافظ، ومسؤوليته في القضاء هي نفس مسؤولية المحافظ في المحافظة، أما النواحي فكان الجهاز الإداري فيها يتألف من مدير ناحية يُعين ويُعزل ويُحال على التقاعد بقرار من قائمّقام، وموافقة وزير الداخلية، وهو مسؤول أمام القائمّقام، ومسؤوليته في الناحية هي نفسه مسؤولية القائمّقام في القضاء.

ومن الدوائر الحكومية في محافظة كربلاء ومن أبرز هذه الدوائر «دائرة النفوس»، كانت أعمال دائرة النفوس في كربلاء قبل عام ١٩٢٥، تدار من قبل الدوائر البلدية، إلّا أنها أخفقت في أداء أعمالها، فجرى إستحداث «مديرية النفوس العامة» سنة ١٩٢٦، ثم عرفت بـ(مديرية الأحوال المدنية) عام ١٩٦٩ وربطها بوزارة الداخلية كدائرة ملحقة، مهمتها تسجيل النفوس وهي ترافق دائرة التجنيد في الحل والترحال، وكذلك «مديرية الجنسية» وهي من الدوائر العائدة إلى وزارة الداخلية تعنى بشؤون سجلات القيود للأفراد بعد عام ١٩٧٥ إنيطت كل محافظة بإصدار الشهادة لمواطنيها؛ وذلك تخفيفًا عن عبء المواطن، وفضلاً عن «مديرية الشرطة» وهي إحدى الدوائر المهمة التي تقوم

بالمحافظة على الأرواح والأموال وتوفير الأمن، وأمّا «دائرة البلدية» فتقع في شارع العباس في محلة العباسية الغربية تعاقب على رئاستها كل من الأستاذ «صادق محمد الخطيب ١٩٦٩-١٩٧١»، والسيد «حسن سعيد الموسوي١٩٧١-١٩٧٥»، و«حميد كريم الكلكاوي ١٩٧٥-١٩٧٧»، و«عبد الحسين المعمار١٩٧٧-١٩٧٩»، واما «مديرية مصلحة نقل الركاب» فهي إحدى دوائر الإدارة الملحية فتحت سنة ١٩٥٤ طرق للمسافرين بسبب تسارع المدينة وترامي أطرافها حتى سنة ١٩٧٥ وفضلاً عن دائرة «مديرية المصرف العقاري» التي أفتتحت لأول مرة عام ١٩٦٣م وتم تشيد بناية لها في شارع العباس قرب سراي الحكومة[١٨].

وأيضًا توجد في المدينة القديمة «مديرية الأوقاف العامة» ومهمتها إدارة الأموال الموقوفة بأنواعها الخيرية والذرية والنبوية ومحاسبة متوليها، كما كانت تشرف على المدارس الدينية، تألفت مديرية أوقاف كربلاء من مدير، وكاتبين، أحدهما للواردات، والآخر للمصروفات وطابعين، ومجلس علمي مؤلف من القاضي رئيسًا، وعضوية كل من مدير الأوقاف وثلاثة من علماء الدين للنظر في أمر توجيه الجهات واختيار الوكلاء الذين يتم تعينهم للقيام به على وفق نظام خاص[١٩].

ويحتوي مركز المدينة القديمة بالإضافة إلى مرقدي الإمام الحسين عليه السلام، وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام على المراقد والمقامات المقدسة التابعة لدائرة الأوقاف الشيعية منها مرقد «ابن الحمزة» ويقع في منطقة باب طويريج، وأيضًا مرقد «أبن الفهد الحلي» يقع في شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام[٢٠]، أما بالنسبة للمقامات المقدسة التي تقع في مركز المدينة القديمة فمنها مقام «تل الزينبية» يقع في الجهة الغربية من الروضة الحسينية المطهرة بالقرب من باب الزينبية[٢١]، أما «المخيم الحسيني» فيقع في الجهة الجنوبية من الروضة الحسينية المطهرة، وفضلاً عن «مقام الإمام المهدي عجل الله فرجه» وموقعه على الضفة اليسرى من نهر الحسينية[٢٢].

ثانيًا: قضاء الهندية

يعرف قضاء الهندية محليًا باسم (طويريج) وهو الاسم الشائع لدى السكان وكانت تسمى في بداياتها لطريق المبتغى إذ أنها كانت الأقرب على كربلاء لزيارة الإمام الحسين عليه السلام ثم صُغرت الكلمة طويريق وحرفت بلغة من يلفظ القاف جيمًا فصارت طويريج، أما الاسم الثاني فهو (الهندية) وسميت بهذا الاسم لوقوع أراضيها على ضفتي نهر الهندية أحد فروع الفرات، وفيما بعد عرف هذا النهر بنهر الهندية[٢٣].

تقع مدينة الهندية على خط الطول (٤٥-٤٢°) ودائرة العرض (٣٣-٣٢°) أما موقعها الجغرافي فهي ذات موقع نهري يتوسط الطريق بين مدينتي الحلة (شرقًا) وكربلاء (غربًا) وتبعد عن الحلة(٢٠) كم وعن كربلاء (٢٤) كم، وتقع إلى الجنوب الغربي من مدينة بغداد وبمسافة (١١٠) كم، ولهذا الموقع

أهمية حيوية في نشأة المدينة ونموها، إذن لا يمكن أن تتطور أي مدينة حضاريًا وعمرانيًا واقتصاديًا دون أنْ يتوافر لها موقع متميز[٢٤].

أمّا موضوع المدينة فيتحدد عند الفرات في موقع وسطي من العراق، وأكتسبت المدينة أهمية تاريخية واقتصادية بعد تدفق الماء في نهر الهندية عام (١٨٠٠) [٢٥]، كما تنهار المنطقة بإستواء سطحها، وكان لهذين العاملين دورٌ كبير في إجتذاب عدد كبير من العشائر إلى المنطقة والإستقرار فيها، كما وانصب في قناة الهندية القسم الأعظم من مياه نهر الفرات مغيرة مجراه ومخلة في التوازن المائي التقليدي بين فرات الحلة والهندية، فجف نهر الحلة تدريجيًا، وتراجعت الزراعة والتجارة فيها، وعلى النقيض من ذلك اتسع الإرواء على إمتداد قناة الهندية[٢٦].

يتسم قضاء الهندية بتطور جيد في كافة الخدمات التعليمية والإجتماعية والاقتصادية والزراعية خلال مدة البحث وكان التنظيم الإداري في القضاء يتمثل بـ دائرة المعارف حيث خطى منهاج التعليم خطواته المتطورة خلال المدة (١٩٦٨- ١٩٧٩) وجرى افتتاح العديد من المدارس الإبتدائية والمتوسطة والتي صاحبها نقص المدرسين الأكفاء وذوي الإختصاصات العلمية؛ ولهذا تم التعاقد مع عدد من المدرسين اللبنانيين والمصريين لسد هذا النقص، كما تمت المباشرة بالتعليم المهني (زراعة- صناعة- تجارة) نهاية الستينيات؛ وذلك لسد الطلب على أعداد الرجال القادرين لأعمال التحريات وتحقيق المستويات العالية لتلك الأختصاصات، اما بالنسبة (لإدارة القضاء فبقيت على حالها، إلّا أن العمل بالطريقة الواسعة المألوفة بالفصل وقانون دعاوي القضاء، في أمور العدالة بين رجال العشائر في القضاء فقد إنتهت عبر تلك السنوات هي والعقوبة الشخصية للقاتل، وبقى تراضي المتنازعين بين عدد سكان الريف معمولاً به لتفادي المشاكل والنزاعات، أما بالنسبة للوحدات الإدارية التابعة لقضاء الهندية المتمثلة بالقائمقامية فانتقلت بناية القائمقامية من السراي العثماني القديم إلى مقرها الجديد الواقع على مدخل شارع كربلاء في نهاية الخمسينيات بعد اكتمال بناء أرضها على وفق التصميم الحديث بما فيها معاونية الشرطة، وغرفة التوقيف، وتم تعيين عباس عليوي عام ١٩٦٧ القائم مقام قضاء الهندية، اما بالنسبة لأهم الدوائر المرتبطة بالقائمقامية فهي دائرة المالية، والبلديات، والمجلس البلدي، ودائرة زراعة الهندية، ودائرة الإستهلاك ودائرة المخازن العراقية ومستشفى الهندية ومعاونية شرطة الهندية، و محكمة بداءة الهندية[٢٧].

يرتبط بقضاء الهندية بناحية الجدول الغربي، وناحية الخيرات، وتقع ناحية الجدول في الجهة الجنوبية الغربية لقضاء الهندية، ويبعد مركز الناحية (الرجيبة) عن مركز قضاء الهندية (٥) كم، تبلغ مساحة الناحية بحدود ١٠٠ ألف دونم موزعة على أكثر من (٧٠) مقاطعة زراعية، ويُعَّد جدول الطرايد المغذي الرئيس لسقي مركز الناحية التي

يمر فيها وهو أحد فروع الجدول الغربي (بني حسن) إستحدثت الناحية سنة ١٩٢٢[٢٨] بموجب إدارة ملكية كناحية تابعة لقضاء الهندية ثم أخذت بالتوسع وتم إنشاء أحياء جديدة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة التصميم الأساس خصوصًا بعد فتح معظم الدوائر الرسمية فروعًا وشعبًا في مركز الناحية، أما ناحية الخيرات فتقع في الجنوب من قضاء الهندية، ويبعد مركزها بحدود (١٠كـم) عن مركز قضاء الهندية إستحدثت كناحية في سنة ١٩٦٢ تابعة إلى قضاء الهندية[٢٩].

وتوجد في قضاء الهندية القرى التابعة له، وايضًا مجموعة من المراقد والمزارات التابعة لديوان الوقف الشيعي التي تقصدها الناس لغرض الزيارة والتبرك منها مرقد أولاد الإمام الرضا عليه السلام تقع قبور الأولياء الصالحين في منطقة المنفهان التابعة لقضاء الهندية على تل أثري قديم يعرف (تل أولاد الإمام الرضا عليه السلام ومزار الإمام علي بن الإمام موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام علي السجاد بن الإمام الحسين الشهيد بن الإمام علي بن أبي طالب عليهم السلام[٣٠]، وأيضًا مزار الإمام الجواد وهو الإمام التاسع من أئمة اهل البيت عليهم السلام، ومزار الإمام علي الهادي بن الإمام محمد الجواد بن الإمام موسى الكاظم عليهم السلام[٣١].

ثالثاً: قضاء كربلاء

يحتوي مركز القضاء الواقع على بعد ١٠٥ كم إلى الجنوب الغربي من مدينة بغداد منها على مركز كربلاء، وناحية الحسينية، وناحية عين التمر، وبعد التقسيم الإداري في محافظة كربلاء لسنة ١٩٦٥[٣٢] تمت إضافة ناحية الحر إلى مركز القضاء بعد صدور التقسيمات الإداريـة لمحافظة كربلاء عام ١٩٧٠ فأصبح قضاء كربلاء يضم كلاً من مركز كربلاء وناحية الحسينية، وناحية عين التمر وناحية الحر[٣٣] وإستحدثت التقسيمات الإدارية لهذا القضاء في عام ١٩٧٤، فأصبح يضم ناحية الحسينية وعين التمر والحـر[٣٤]، ومنذ عام ١٩٧٦ تم عزل ناحية عين التمر عن القضاء لتصبح قضاء مستقلاً عنها؛ وبذلك فأن كربلاء أصبحت تضم مركز كربلاء وناحية الحر وناحية الحسينية حسب التقسيمات الإداريـة لسنة ١٩٧٧[٣٥].

تُعدُّ ناحية الحر هي ثاني أوسع وحدة إدارية في المحافظة بعد قضاء عين التمر، وسميت الناحية بهذا الاسم نسبة إلى قبر (الحر بن يزيد الرياحي) الذي أرسله ابن زيادة لمقاتلة الحسين بن علي عليهما السلام، لكنه انضم إلى قافلة شهداء كربلاء بعد تحوله إلى جانب الأمام الحسين عليه السلام، وتقع ناحية الحر في الجهة الشمالية الغربية من مدينة كربلاء بمسافة (٢) كم تبلغ مساحتها حوالي (٢٤) كم٢ تعرضت هذه الناحية إلى تغير في وحدتها الإدارية مرات عدّة، فقد وردت في تعداد عام ١٩٥٧ على إنها منطقة من توابع ناحية الحسينية وظلت ملحقة بالحسينية حتى عام ١٩٦٥، إلّا أن في عام ١٩٧٧ أصبحت تابعة إلى قضاء كربلاء[٣٦].

أما ناحية الحسينية فتعدُّ من أقدم النواحي الإداريـة التابعة لمركز قضاء كربلاء تقع في جهة الشمال الشرقي بمسافة (٢٠) كم عن مدينة كربلاء، وتبلغ مساحتها حوالي (٣٣٧) كم٢ ولقد تشكلت الناحية من مقاطعات وقرى زراعية استفاد من مقوماتها الجغرافية، وتحديدًا وفرة المياه، وخصوبة التربة، مما جعلها تشتهر بمختلف الأنشطة الزراعية التي يزاولها السكان وتقع الناحية على نهر الحسينية الذي يُعدُّ من القنوات الإروائية الكبيرة في العراق، والذي يتفرع من الضفة اليمنى لنهر الفرات عند المسيب[٣٧].

وكما ينقسم سكان ناحية الحسينية إلى ريف وحضر؛ ونتيجة لتنامي الخدمات الإجتماعية من إسالة ماء وتعبيد طرق ريفية أصبحت معظم قرى الحسينية سكان حضر ولا سيما أن قرى ناحية سبقت غيرها في التمتع بالخدمات الكهربائية، وكذلك بالنسبة لخطوط الهاتف[٣٨]، وتسكن في الناحية عشائر عربية أصيلة في عروبتها سكنت المنقطة منذ قرون كانت أغلب هجرات هذه العشائر من الجزيرة العربية لتحط الرحال بالقرب من مصادر المياه تاركة حياة البداوة التي كانت سائدة في عموم العراق قبل خمسة قرون تقريبًا، وأهم العشائر هي «عشيرة المسعود» وهي من القبائل العربية التي نزحت من الجزيرة قبل أكثر من ثلاثة قرون، وسيطرت بعد توطنها على أراضي زراعية واسعة في ناحية الحسينية، إذ أصبحت الحسينية حاضرة لهذه القبيلة، وأشهر فروعها «الفرحان، والعواد، والصبور، والشايع، والشبابات، وأجدلة، والكوام، والهنداس، والمناجعة، والعزيزات، والنميات، والبحر»، كما سكن ناحية الحسينية ايضًا عشيرة و«البو غانم» وهم بطن من قبيلة شمر يسكنون صدر الحسينية ضمن مقاطعة أم الحمام، والمناطق المجاورة لها، فضلا عن القبائل العربية التي سكنت الحسينية منها على سبيل المثال لا الحصر «العكابات»، و«البو حويميده»، و«الجنابيين»[٣٩].

يعتمد سكان الحسينية في اقتصادها على قطاعين رئيسين هما: القطاع الزراعي، حيث يوجد في الناحية عدد كبير من بساتين الفواكه والخضر والحمضيات وخصوصًا البرتقال، وكذلك بساتين النخيل الكثيفة، تُعدّ ناحية الحسينية المنتج الأول في التمور ضمن محافظة كربلاء، بالإضافة إلى زراعة الخضروات على مختلف أنواعها، وهناك عدد من حقول الدواجن ومعامل العلف، وقطاع الخدمات يشمل هذا القطاع على الحوانيت والوكالات التجارية والمقاهي والنقل والتشييد والبناء والعاملين في دوائر الدولة، وقد شهد هذا القطاع تطورًا كبيرًا خلال التوسع السكاني وحاجة الإنسان إلى العمل المستمر، فقد إنشأت أحياء سكنية كبيرة في منطقة العطيشي «مركز ناحية الحسينية» التي توجد فيها الدوائر الخدمية للناحية بشكل عام[٤٠].

وتوجد في ناحية الحسينية العديد من المراقد الدينية والمزارات التابعة لدائرة الأوقاف الشيعية، منها مرقد

الإمام عون عليه السلام يقع على طريق كربلاء- بغداد ويبعد عن مدينة كربلاء بحدود (١١) كم يعود نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ومرقد الأخرس بن الكاظم يقع مرقده ضمن مقاطعة الأبيتر ويبعد قبره عن مدينة كربلاء بحدود (١٠) كم، له حرم مشيد، وعليه قبة متوسطة الحجم، يحوطه صحن صغير، ومرقد السيد حسن وأخوانه يقع المرقد في منطقة الإبراهيمية التابعة إداريًا لناحية الحسينية، حيث يبعد هذا المرقد عن قنطرة الإبراهيمية بحدود (٢) كم، ويعود نسب السيد حسن إلى الإمام الحسين السبط عليه السلام[٤١].

رابعًا: قضاء عين التمر

يقع مركز قضاء عين التمر في الطرف الشرقي من البادية الشمالية على بعد ٦٧كم غربي كربلاء، وعلى بعد ٨٠كم جنوب غرب الفلوجة، وأسهمت مياه العيون، وبعض الآبار الارتوائية، في رفع نسبة خصوبة تربة القضاء، واصبحت قضاءً بموجب مرسوم جمهوري لسنة (١٩٧٦م)[٤٢].

سميت بهذا الاسم نسبة إلى كثرة التمور التي كانت تصدر منها إلى سائر الأماكن الأخرى فهي مركزٌ لزراعة النخيل والتجارة وتصدير التمور ويرى آخرون بأن تاريخ عين التمر يرجع إلى أبعد من الفترة الإسلامية، أي أنها تعود إلى مدة ما قبل مولد السيد المسيح عليه السلام لوجود العديد من الآثار الدالة على ذلك منها المقابر المندثرة وفوهات السراديب[٤٣].

تتوسط عين التمر المنطقة المحدبة وتقع على أرض واطئة من منطقة الأودية من الهضبة الغربية بين خطي طول (٤٣°،٢٧°،٤٣°،٣٣°) شرقًا وخطي عرض (٣٣, ٣٥ و٤, ٣٢) شمالاً وهي أكبر وأهم واحات الهضبة الممتدة إلى الغرب من نهر الفرات وتكون مع ما حولها من القرى وحدة إدارية (ناحية) تابعة لمدينة كربلاء يحد عين التمر من الغرب منطقة شريش فمدينة الرمادي، ومن الشرق الطار فمدينة كربلاء، ومن الشمال بحر الملح وهور «أبي دبس» ومن الجنوب منطقة السلام فمدينة النخيبْ أما بالنسبة لحدودها البلدية فهي تضم أربعة قصور هي: قصر العين[٤٤]، وقصر ثامر[٤٥]، وقصر البهوى[٤٦]، وقصر آل حـردان[٤٧]، وتبلغ مساحة عين التمر (١٩٥٦)كـم٢، ويبلغ عدد سكانها (٦٩٧٣)[٤٨]، ويتولى إدارة قضاء عين التمر مدير ناحية الذي يعمل على تنظيم أمور القضاء، وهو أعلى وحدة إدارية في القضاء ويحتوي قضاء عين التمر بالإضافة إلى ديوان مدير الناحية «مركزًا للشرطة، ودوائر النفوس والمالية والبلدية ودائرة البريد والبرق والهاتف»، واستمر التقدم العمراني والحضاري في قضاء عين التمر فمنذُ عام ١٩٦٠م شُيدت «مدرسة الرشاد الإبتدائية» وشيدت الإدارة المحلية ست دور للسكن، وقامت بلدية القضاء بتعبيد الشارع الرئيس، وبعض الفروع القصيرة المقبلة بـه، وإنشاء العديد من المشاريع العمرانية والخدمية لأبناء القضاء، مثل مشروع الكهرباء الجديد وإنـشـاء سكة أسـلاك وأعمدة

كهربائية، ومستوصف للبيطرة وإنشاء دار ودائرة للزراعة[٤٩]، ويحيط بالقضاء مجموعة كبيرة من القرى أيضًا منها على سبيل المثال لا الحصر هي: «قرية البو مطلك» و«قرية الحساويين» و«قرية البو طريمش» و«قرية البو جربوع» و«قرية الدواوشة»[٥٠].

تمثل التربة الصحراوية المشهد الطوبوغرافي الأبرز في عين التمر، حيث تعتمد المنطقة على نظام هيدرولوجي فريد من نوعه المتمثل بمياه العيون والمياه الجوفية، فتضم المنطقة أكثر من (٣٦) عين مياه نضبت أغلبها بإستثناء (١٠ عيون) هي «عين السودة»، و«عين جديدة»، و«عين الزرقاء»، و«عين أم الكواني»، و«عين الحمرة»، و«عين أم الشريفة»، و«عين السعدة»، و«عين السيب»، وفي الوقت نفسه أن منطقة عين التمر كانت تمثل مركزًا تجاريًا مهمًا للبدو الذين يترحلون مع مواشيهم بين الحدود والصحاري[٥١].

وفي قضاء عين التمر مراكز أحيطت بالقدسية يقصدها الناس للزيارة والتبرك، وهي تابعة لدائرة الأوقاف الشيعية منها مقام الإمام الحسن عليه السلام في طرف الشرقي من القضاء، وفضلاً عن «مقام حوض علي» يقع في الجهة الشمالية من القضاء، ويعتقد السكان أن الإمام علي عليه السلام وصل إلى تلك المنطقة وتوضأ من ماء الحوض فهو مقدس، وكذلك مقام «دوسة علي» التي تقع في منتصف مركز القضاء، ويُروى بأن هذه الآثار تشير إلى وقفة وقفها الإمام علي عليه السلام في هذا المكان[٥٢]، وفضلاً عن مرقد «السيد أحمد أبو هاشم» الذي يقع مرقده في الشمال الغربي من شفاثة في طريق طوله ١٢٥م[٥٣].

الخاتمة

نستنتج مما تقدم:

١. إنّ كربلاء إحدى أكثر المحافظات العراقية التي طرأت على حدودها الإدارية تغييرات كثيرة أدت إلى تقليص مساحة المحافظة بشكل كبير.

٢. تطور الوضع الإداري في مدينة كربلاء في عام ١٩٧٧ بعد تشريع قانون المحافظات، وإنفصال النجف عنها وأضيفت إليها الرحالية والنخيب واصبحت فيما بعد تابعة لقضاء عين التمر.

٣. أصبحت مدينة كربلاء تضم مركز المدينة القديمة الذي يضم المرقدين المقدسين، وما يحيط بهما من أسواق وكافة الدوائر الحكومية، وتضم أيضًا قضاء الهندية، والذي يشمل ناحيتي الخيرات والجدول الغربي، وقضاء كربلاء الذي يشمل ناحيتي الحر، والحسينية، وقضاء عين التمر الذي يضم ناحيتي الرحالية، والنخيب.

٤. شهدت مدينة كربلاء بكافة أقضيتها ونواحيها تطورًا ملحوظًا في الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإجتماعية وبناء الدوائر الحكومية.

ملحق رقم (١)

مرسوم جمهوري رقم (٣٤٢) لعام ١٩٧٨ ينصُّ على فك إرتباط ناحية الرحالية عن محافظة كربلاء[٥٤]

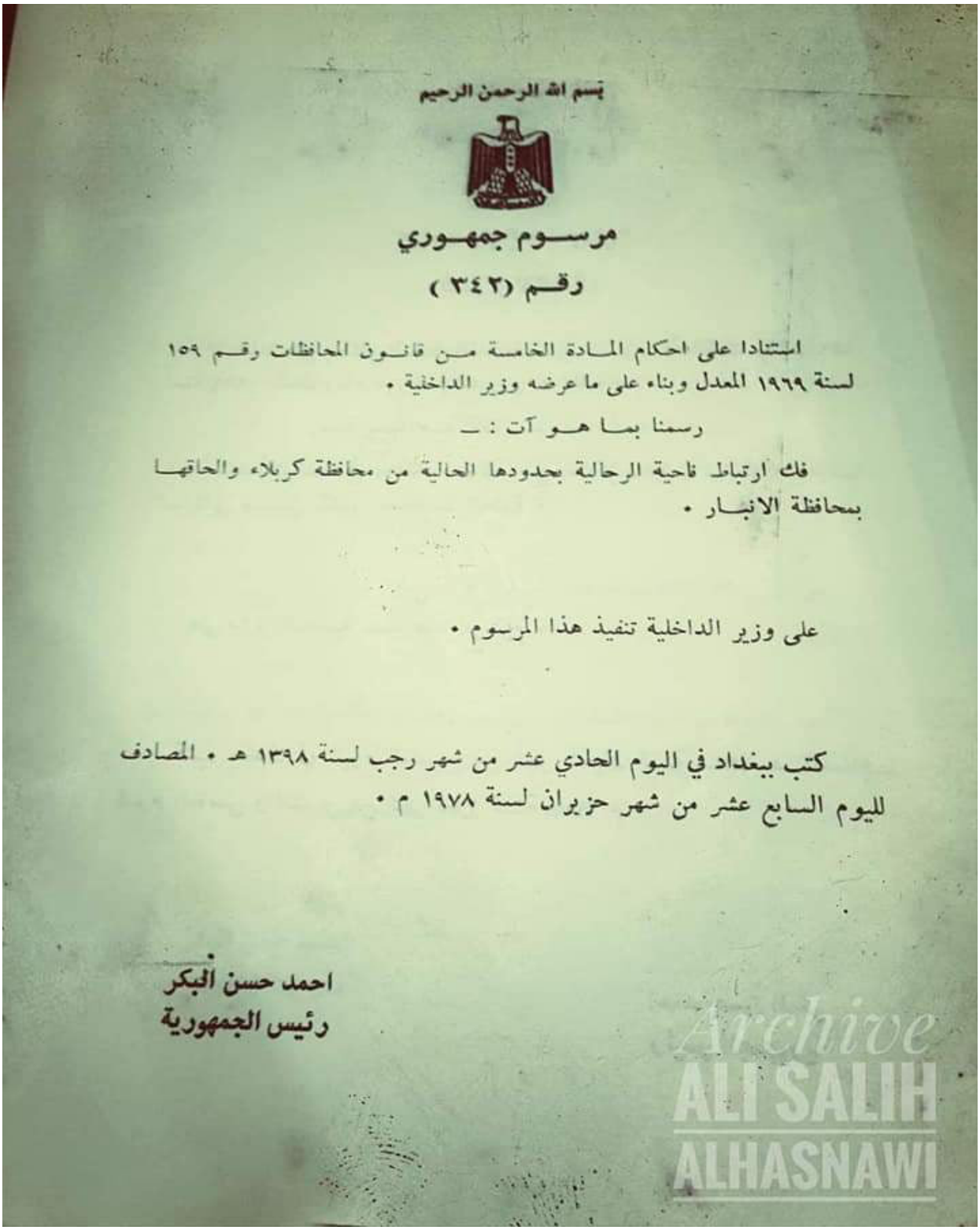

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري

رقم (٣٤٢)

استنادا على احكام المادة الخامسة من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

رسمنا بما هو آت : ـ

فك ارتباط ناحية الرحالية بحدودها الحالية من محافظة كربلاء والحاقها بمحافظة الانبار .

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رجب لسنة ١٣٩٨ هـ . المصادف لليوم السابع عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٧٨ م .

احمد حسن البكر
رئيس الجمهورية

Archive
ALI SALIH
ALHASNAWI

ملحق رقم (٢)

مرسوم جمهوري رقم (٤٠٨) لعام ١٩٧٩ ينصُّ على فك إرتباط ناحية النخيب عن محافظة كربلاء[٥٥]

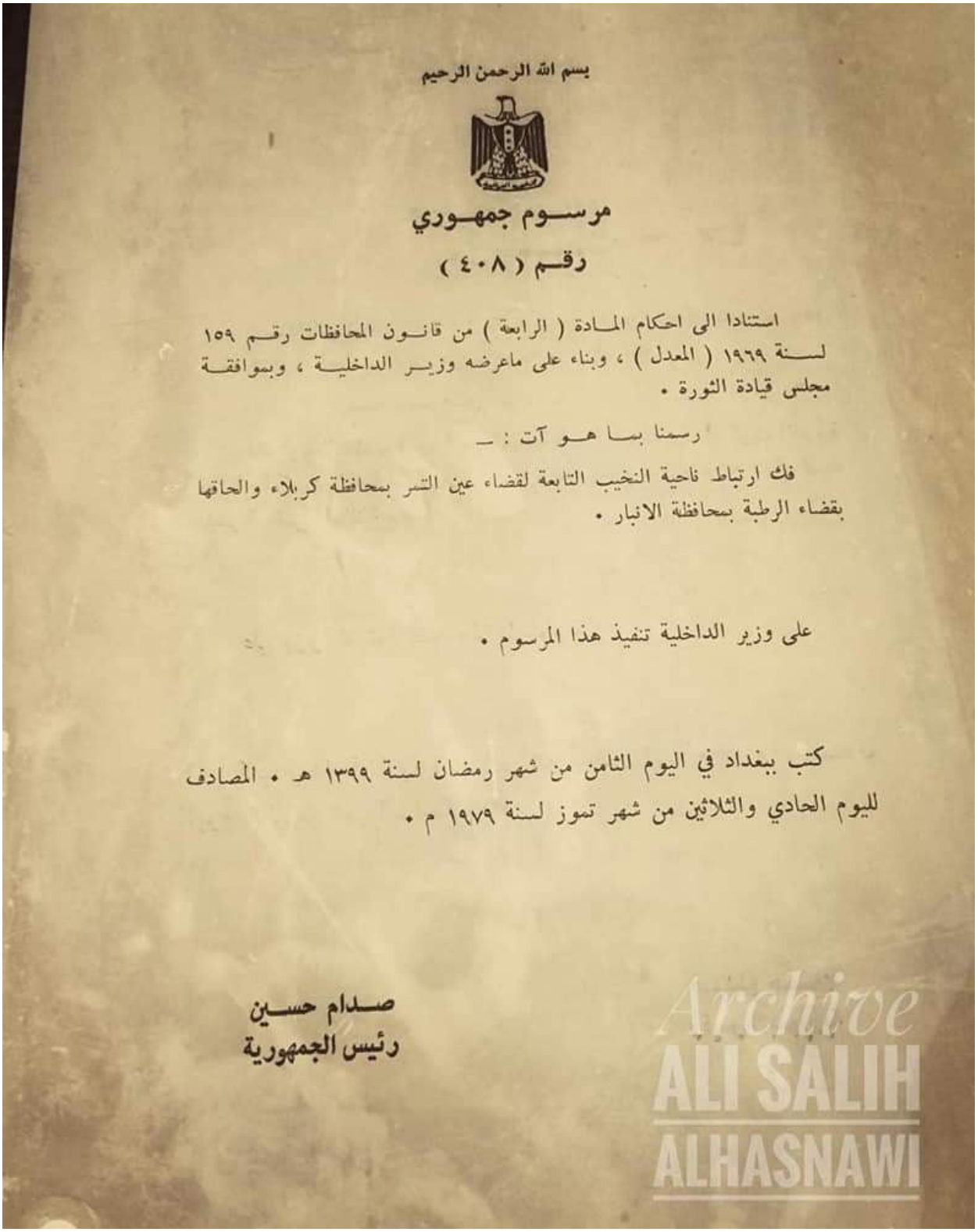

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري

رقم (٤٠٨)

استنادا الى احكام المادة (الرابعة) من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ (المعدل) ، وبناء على ماعرضه وزير الداخلية ، وبموافقة مجلس قيادة الثورة .

رسمنا بما هو آت : ـ

فك ارتباط ناحية النخيب التابعة لقضاء عين التمر بمحافظة كربلاء والحاقها بقضاء الرطبة بمحافظة الانبار .

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر رمضان لسنة ١٣٩٩ هـ . المصادف لليوم الحادي والثلاثين من شهر تموز لسنة ١٩٧٩ م .

صدام حسين
رئيس الجمهورية

Archive
ALI SALIH
ALHASNAWI

ملحق رقم (٣)

خارطة العراق مبين عليها الحدود الإدارية لمحافظة كربلاء لسنة ١٩٧٧[٥٦]

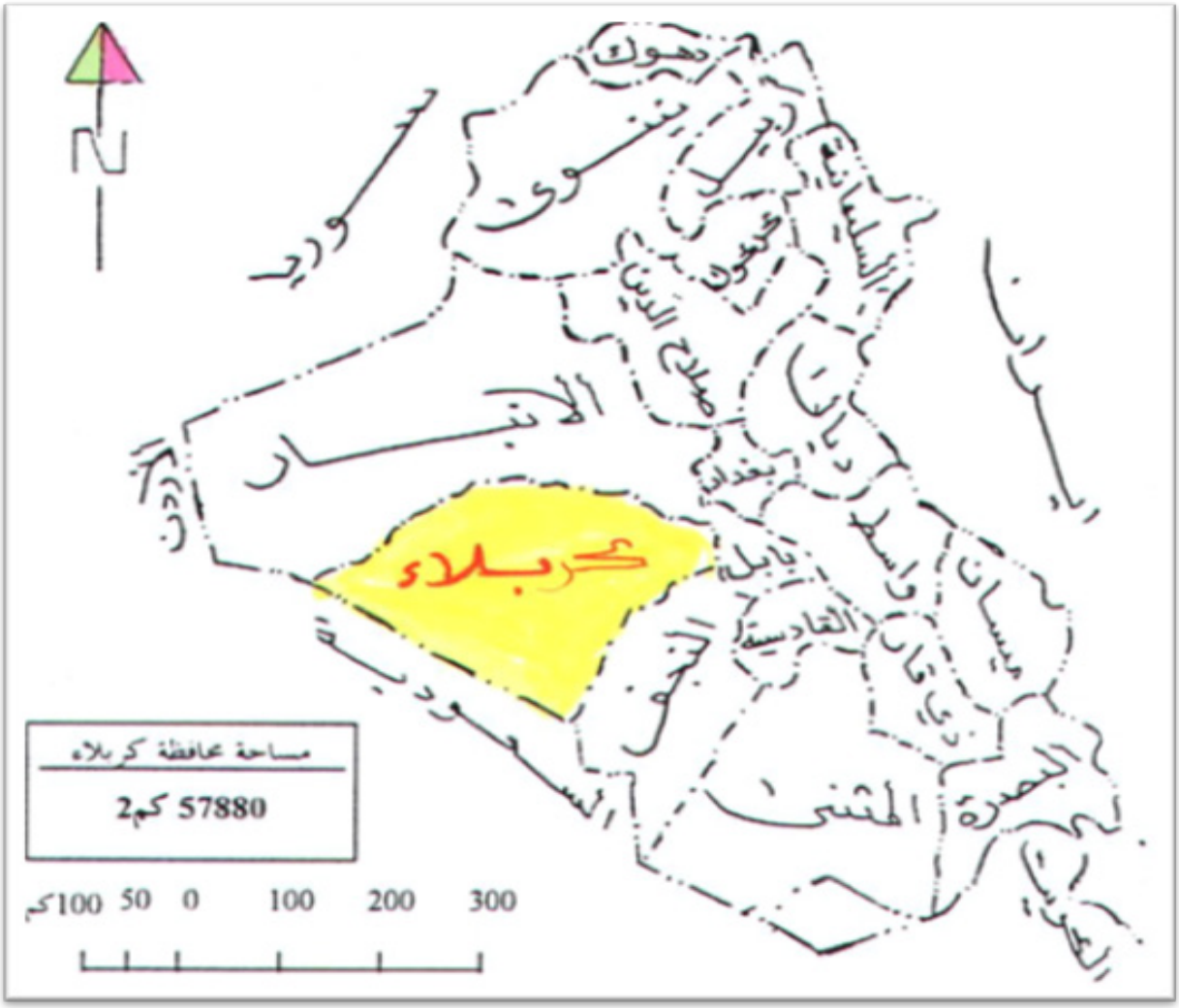

الهوامش

(١) حسن داخل عطية، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في مدينة كربلاء (١٩٢١-١٩٣٩) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الأساسية، ٢٠١٣)، ص٢٦.

(٢) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١)، ص١١٧-١١٨.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٢٥٨١/ ٣١١ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢، و٢ ص٢؛ د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، التسلسل ٩٠٣٣/ ٧٢٥٠، تقرير المفتش الإداري عن أحداث ناحية الحسينية بتاريخ ١٧ شباط١٩٢٣؛ ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة جعفر خياط، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨)، ص ٣٧٦؛ جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٤) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١)، ص٢٣٣؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي– الديوان – تسلسل الملف ٢٥٨١/ ٣١١ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢، و٢ ص٢؛ د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، التسلسل ٩٠٣٣/ ٧٢٥٠، تقرير المفتش الإداري عن أحداث ناحية الحسينية بتاريخ ١٧ شباط ١٩٢٣.

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٦٠، مرسوم بأحداث ناحية الرحبة، ص٢٠٧، «جريدة»، (الوقائع العراقية)، العدد٤٣٠، بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٦٠؛ لويس ماسينون، خطط الكوفة وشرح خريطتها، ترجمة: تقي محمد المصعبي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٣٩) ص١٢٢.

(٦) أحمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٤.

(٧) ملحق رقم واحد.

(٨) مؤيد جواد بهجت، مدينة كربلاء – دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة عين شمس– القاهرة، ١٩٨٠، ص١٥٠.

(٩) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(١٠) يبين الجغرافيين أنّ محافظة كربلاء تمتع بمناخ الجاف أي ما بين دائرتي عرض (٣٢-٩ْ) (٣٢-٥٠ْ) شمالي خط الأستواء بقلة الغيم وإنخفاض نسبة الرطوبة فيه، لذلك ترتفع معدلات الإشعاع الشمسي وتتراوح بين (١١-١٤) ميكا جول/ م٢، يوم شتاءً وبين (٢٦-٢٧) ميكا جول/ م٢. يوم صيفًا، ويعود سبب قلة التباين هذا في فصل الصيف إلى زيادة تأثير دقائق الغبار العالقة في الجو في هذه المنطقة الصحراوية، حيث يؤلف الإشعاع الشمسي المباشر النسبة العظمى، أمّا نسبة الأشعة المتناثرة والمتطايرة، فأنها قليلة جداً لذلك تنماز السماء بزرقة غامضة وبدرجة أضاءه قليلة تتراوح بين (٢٥٠٠-١٧٠٠ شمعة/ م٢) عدا أوقات العواصف الترابية، إذ تزداد نسبة الأشعة المتناثرة بسبب الغبار العالق في الجو وينماز ايضًا بالتطرف بين فصلي الصيف والشتاء، إذ تكون درجات الحرارة عالية في فصل الصيف لاسيما في شهري تموز وآب، إذ بلغت (٤٢,٩م) في شهر آب، وبلغ أدنى معدل لدرجات الحرارة في شهر كانون الثاني بمعدل (٤,١)م. وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: عبد الجبار فارس، عامان في الفرات الأوسط، (النجف: مطبعة الراعي،١٣٥٣هـ)، ص١٢؛ ستيفن همسلي

لونكريك، المصدر السابق، ص١٤؛ كوردن همستر، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد خلف، (بغداد: المطبعة العربية،١٩٤٨)، ص٤٥ - ٤٧؛ محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى دراسة في نشأتها وعلاقاتها الأقليمية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٧٥)، ص٢٨؛ علي حسين شلش وآخرون، جغرافية الأقاليم المناخية (جامعة البصرة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٨)، ص٣٧؛ آزاد محمد أمين، مصطفى عبد السويدي، تصنيف مناخ العراق وتحليل خرائط المناخية، «كليه الآداب»، (مجلة)، جامعة البصرة، العدد«٢٢» لسنة ١٩٩١، ص٤١٥؛ شيماء عبد مفتن عباس السراجي، الأمراض المناخية في محافظه كربلاء، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠١٠)، ص٧؛ حسين ظاهر جبر الزهيري، مدينة كربلاء دراسة تاريخية منذ نشأتها وحتى نهاية العهد العثماني، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة الحرة، ٢٠١٢)، ص٣٠، ثائر علي محمود، إثر العوامل المناخية في تخطيط وتصميم المستوطنات الحضرية في المناطق الصحراوية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الهندسة، ١٩٨٦م)، ص١٩-١٨.

(١١) عبد علي حسن الخفاف، دراسة في جغرافية سكان كربلاء، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، مايس ١٩٧٤، ص٢٥١.

(١٢) مدحت باشا (١٨٢٢ - ١٨٨٤): من رجالات الإصلاح العثمانيين، أصبح واليًا على بغداد ثم صدرًا أعظم، نشر الروح الدستورية في البلاد العثمانية، مات مخنوقًا في السجن. للتفاصيل ينظر إلى: قدري قلعجي، مدحت باشا، (بيروت: دار العلم، ١٩٧٤)، ص٥-١٢٥؛ محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ)/ (١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩)، ص٤٧-٥٩.

(١٣) كان مختارو باب النجف هم الأديب والكاتب «رحيم خضير الكيال» والحاج «مجير أبو الحب» والسيد «غازي السيد إبراهيم»، ومختار باب الطاق كان الحاج «فليح الجار الله» والشيخ «عبد الأمير كاظم الشلاه»، أما مختار باب السلالمة فهو الحاج «محمد علي الشيخ سلمان»، الحاج «علوان الحاج عبد أبو هر» وأمّا مختار محلة المخيم فهو الحاج «إبراهيم علي الطائي»، ومختار باب بغداد «عباس عبد النبي العواد»، ومختار العباسية الشرقية «السيد عبد الأمير الشامي» بينما كان مختار العباسية الغربية «السيد رؤوف الحسني» والحاج «أحمد عبد الجليل آل عواد». للتفاصيل ينظر الى: سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٨، ص٦٦.

(١٤) سعيد رشيد زميزم، كربلاء قديمًا وحديثًا، ط١، دار القارئ، ٢٠١٠، ص١٩٧.

(١٥) سلمان هادي آل طعمة، تراث كربلاء، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣، ص١٠٢.

(١٦) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في الذاكرة، مصدر سابق، ص٢٠١.

(١٧) مرتضى الأوسي، متصرفوا كربلاء ومحافظوها (١٩٢٠- ٢٠١٨)، دار الفرات للثقافة والإعلام، بابل، ٢٠١٨م، ص١٢٩؛ محمد رضا احمد آل طعمة، مشروع برنامج لتطوير مدينة كربلاء، ٢٠٠٩، ص٨١- ٨٢؛ سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في الذاكرة، مصدر سابق، ص١١١-١٢١-١١٦؛ عبد الحسين الكليدار آل طعمة، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء، مطبعة الارشاد، بغداد، ص١٢٠.

(١٨) سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في الذاكرة، مصدر

سابق، ص١١١-١١٢-١١٦.

(١٩) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، نظام إدارة الأوقاف رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩، ص٣٨-٣٩؛ سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في الذاكرة، مصدر سابق، ص٩٨.

(٢٠) سلمان هادي آل طعمة، تراث كربلاء، مصدر سابق، ص٧٨.

(٢١) سلمان هادي آل طعمة، دليل كربلاء، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٣-٣٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨.

(٢٣) فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج نشأتها وتطورها الحضاري (١٧٩٩- ١٩٢٠) مطبعة دار الأرقم، الحلة، ٢٠٠٧، ج١، ص٢٨.

(٢٤) ميثم مرتضى نصر الله، تخطيط وعمارة المراقد الدينية في كربلاء حتى نهاية الفترة العثمانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٠م، ص٩.

(٢٥) إسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٤.

(٢٦) مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص٢٢.

(٢٧) فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية طويريج في العهد الجمهوري، مصدر سابق، ص٢٠٧.

(٢٨) عزيز جفات الطرفي، مدن عراقية على ضفاف الفرات، ج١، ٢٠٠٩، ص٢٣٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(٣١) المصدر نفسه، ص٢٤٢- ٢٤٣.

(٣٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الوحدات الإدارية في العراق، ص١٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٥.

(٣٤) محافظة كربلاء، الإدارة المحلية، محافظة كربلاء بين التراث والمعاصرة مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٥.

(٣٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الوحدات الإدارية في العراق، ص١٨.

(٣٦) مؤيد جواد بهجت، مصدر سابق، ص٢٠٢.

(٣٧) عزيز جفات الطرفي، مصدر سابق، ص١٨٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٨٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٩١- ١٩٢- ١٩٣.

(٤٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: طالب علي الشرقي، عين التمر، (النجف الاشرف: مطبعة الآداب، ١٩٦٩)، ص ١-١٥.

(٤٣) عباس فاضل السعدي، عين التمر، واحة في الصحراء، مجلة المناهل، بغداد، العدد ٢٢، السنة الأولى، ١٠ شباط، سنة ١٩٦٤، ص٤٢.

(٤٤) قصر العين: سمي بهذا الاسم لوقوعه على أكبر عيون شفاثا، وأول من سكن في هذه البقعة رجل يقال له محمد أبو كويخ، وسكنتها عشيرة الدراوشة، وآل حردان، وكانت أملاكهم متجاورة، يقدر عمر القصر بقرنين ونصف من السنين، وكان يضم في بادئ أمره نحو١٥٠ بيتًا، اتسع القصر بمرور الزمن، وزادت بيوته حتى وصلت ما يقارب ٤٠٠ بيتًا، وما زال أكبر قصور شفاثا. للمزيد من التفاصيل ينظر الى: طالب علي الشرقي، مصدر سابق، ص٨٨.

(٤٥) قصر ثامر: سمي نسبة إلى مؤسسة ثامر آل ومير شيده

قبل ما يقارب ١٨٠ سنة، وبدلاً من أن يتسع القصر وتكثر بيوته قل ساكنوه وإنقرض أصحابه الأوائل للمزيد من التفاصيل ينظر إلى طالب علي الشرقي، مصدر سابق، ص٨٧.

(٤٦) قصر البهوى: سمي بهذا الاسم نسبة إلى عشيرة البهوى (آل برغش)، يقدر عمر القصر بما يزيد على قرن ونصف القرن من السنين كان يضم قرابة ٤٠ دارًا واتسع بمرور الزمن، حتى أصبح يتألف من ٢٠٠ دارًا تقريبًا، وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: رؤوف عيسى، مختصر جغرافية العراق، المطبعة السريانية الكاثوليكية، بغداد، ١٩٢٢، ص١٢١.

(٤٧) قصر آل حردان: انفصل قسم من عشيرة آل حردان- سكنة قصر العين وشيدواً قصر مستقلاً وسموه باسم (العشيرة)، يقدر عمر القصر بما يقارب الستين عامًا وكان يضم قرابة العشرين بيتًا ولكنه اتسع وأصبح يضم خمسين بيتًا للمزيد من التفاصيل ينظر إلى طالب علي الشرقي، مصدرًا سابق، ص٩١.

(٤٨) طالب علي الشرقي، مصدر سابق، ص٥٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٩١.

(٥١) المصدر نفسه، ص٩٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص١٤٩.

(٥٣) سلمان هادي آل طعمه، تراث كربلاء، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٥٤) د. ك. و.، مرسوم جمهوري رقم (٣٤٢)، قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

(٥٥) د. ك. و.، مرسوم جمهوري رقم (٤٠٨)، قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

(٥٦) المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني، تقرير عن محافظة كربلاء، ١٩٧٧.

المصادر والمراجع

اوَّلاً / الوثائق:

أ. **الوثائق غير المنشورة:**

١. د. ك. و.، مرسوم جمهوري رقم (٣٤٢)، قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

٢. د. ك. و.، مرسوم جمهوري رقم (٤٠٨)، قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

ب. **الوثائق المنشورة:**

١. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي – الديوان – تسلسل الملف ٢٥٨١/ ٣١١ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢.

٢. د. ك. و.، ملفات وزارة الداخلية، التسلسل ٩٠٣٣/ ٧٢٥٠، تقرير المفتش الإداري عن أحداث ناحية الحسينية بتاريخ ١٧ شباط ١٩٢٣.

٣. مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٦٠، مرسوم بأحداث ناحية الرحبة.

٤. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، نظام إدارة الأوقاف رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩.

٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الوحدات الإدارية في العراق.

٦. المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني، تقرير عن محافظة كربلاء، ١٩٧٧م

ثانيًا / الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. ثائر علي محمود، أثر العوامل المناخية في تخطيط

وتصميم المستوطنات الحضرية في المناطق الصحراوية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الهندسة، ١٩٨٦م).

٢. حسن داخل عطية، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كربلاء (١٩٢١-١٩٣٩) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الأساسية، ٢٠١٣).

٣. حسين ظاهر جبر الزهيري، مدينة كربلاء دراسة تاريخية منذ نشأتها وحتى نهاية العهد العثماني، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة الحرة، ٢٠١٢).

٤. شيماء عبد مفتن عباس السراجي، الأمراض المناخية في محافظه كربلاء، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠١٠).

٥. عبد علي حسن الخفاف، دراسة في جغرافية سكان كربلاء، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، مايس١٩٤٧.

٦. ميثم مرتضى نصر الله، تخطيط وعمارة المراقد الدينية في كربلاء حتى نهاية الفترة العثمانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.

٧. مؤيد جواد بهجت، مدينة كربلاء- دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس- القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٨٠.

٨. محسن عبد الصاحب المظفر، مدينة النجف الكبرى دراسة في نشأتها وعلاقاتها الاقليمية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٧٥).

٩. محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦-١٢٨٩هـ)/ (١٨٦٩-١٨٧٢م)، رسالة ماجستير مطبوعة في الالة الكاتبة، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٩).

ثالثًا / المراجع العربية والمعربة:

أ. **المراجع العربية:**

١. احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.

٢. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)، ٢٠٠١.

٣. رؤوف عيسى، مختصر جغرافية العراق، المطبعة السريانية الكاثوليكية، بغداد، ١٩٢٢، ص١٢١.

٤. سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٨.

٥. سعيد رشيد زميزم، كربلاء قديمًا وحديثًا، ط١، دار القارئ، ٢٠١٠.

٦. سلمان هادي آل طعمة، تراث كربلاء، ط٢، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣.

٧. سلمان هادي آل طعمة، دليل كربلاء، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠١.

٨. طالب علي الشرقي، عين التمر، (النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٩٦٩).

٩. عبد الحسين الكليدار آل طعمة، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء، مطبعة الإرشاد، بغداد.

١٠. عبد الجبار فارس، عامان في الفرات الأوسط، (النجف: مطبعة الراعي، ١٣٥٣هـ)، ١٩٨٢.

١١. عزيز جفات الطرفي، مدن عراقية على ضفاف

الفرات، ج١، ٢٠٠٩.

١٢. علي حسين شلش وآخرون، جغرافية الأقاليم المناخية، (جامعة البصرة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، ١٩٨٨.

١٣. فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج نشأتها وتطورها الحضاري (١٧٩٩- ١٩٢٠) مطبعة دار الأرقم، الحلة، ٢٠٠٧، ج.١.

١٤. قدري قلعجي، مدحت باشا، (بيروت: دار العلم، ١٩٧٤).

١٥. محمد رضا احمد آل طعمة، مشروع برنامج لتطوير مدينة كربلاء، ٢٠٠٩.

١٦. محافظة كربلاء، الإدارة المحلية، محافظة كربلاء بين التراث والمعاصرة مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٤.

١٧. مرتضى الأوسي، متصرفوا كربلاء ومحافظوها (١٩٢٠- ٢٠١٨)، دار الفرات للثقافة والإعلام، بابل، ٢٠١٨م.

١٨. مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.

ب. المراجع المعربة:

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١).

٢. إسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣.

٣. ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة جعفر خياط، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨).

٤. لويس ماسينون، خطط الكوفة وشرح خريطتها، ترجمة: تقي محمد المصعبي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٣٩).

٥. كوردن همستر، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد خلف، (بغداد: المطبعة العربية، ١٩٤٨).

رابعًا / الصحف والمجلات

١. «جريدة»، (الوقائع العراقية)، العدد٤٣٠، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٠.

٢. «مجلة»، (المناهل)، بغداد، العدد٢٢، السنة الأولى،١٠ شباط، سنة ١٩٦٤.

٣. «مجلة»، (كليه الآداب)، جامعة البصرة، العدد «٢٢» لسنة١٩٩١.